نشرة البرلمانات العربية

نشرة فصلية تصدر عن مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة من المؤسسات البرلمانية العربية وأعضائها.

العدد ٦
آب/أغسطس ٢٠١٠

الافتتاحية

نجح مفهوم حقوق الإنسان على مرّ العقود القليلة الماضية في تخطّي الحواجز الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية كلّها ليصبح مبادئ معترف بها في كلّ أنحاء العالم. يضطلع البرلمانيون، بصفتهم ممثلي الشعب المنتخبين، بدورٍ أساسي في حماية هذه الحقوق وتعزيزها، من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وتحقيق مواءمة القوانين الوطنية واعتمادها، ومراقبة تطبيق السياسات ذات الصلة. لقد قامت المؤسسات البرلمانية في العالم بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في مختلف اللجان، ولقد أنشأ بعضٌ منها لجاناً متخصصة في معالجة مسائل حقوق الإنسان.

يقدّم النائب شوقي القاضي أحد أعضاء لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان في مجلس النواب اليمني، في مساهمته المهمة في هذا العدد، لمحةً عن الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في حماية حقوق الإنسان. كما يشدد على أهمية التعاون ما بين البرلمانات والمجتمع المدني لنشر الوعي بشأن حقوق الإنسان. وتناقش نشرة البرلمانات العربية أيضاً أهمية تواصل البرلمان مع المجتمع المدني، وتلقي الضوء على المواقع الإلكترونية البرلمانية كوسيلةٍ جديدة للتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيز شفافية البرلمانات وشمولها.

في إطار الجهود الرامية إلى توفير أوسع تغطية للانتخابات البرلمانية، أضيف قسمٌ جديد إلى نشرة البرلمانات العربية يتضمن آخر الأخبار عن القوانين الانتخابية ونتائج الانتخابات في المنطقة العربية.

نُصدر هذه النشرة العدد تلو الآخر انطلاقاً من الاقتراحات والمساهمات القيّمة التي ترسلونها، أنتم قراؤنا الأوفياء. ويقدّم لنا دعمكم الحافز لنواصل عملنا معاً نحو تطوير برلماناتنا العربية.

في هذا العدد

٢ أخبار البرلمانات العربية

٣ إضاءات: انتشار قوانين حظر التدخين في البلدان العربية: سحابة عابرة أم نمط راسخ؟

٤ تشريعات عربية

٥ موضوع العدد: البرلمانات الإلكترونية خطوة جديدة على طريق تعزيز شفافية البرلمانات العربية وانفتاحها

٨ مساهمات برلمانية: دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان: تجربة اليمن

١٠ بناء المعرفة

١١ نشاطات برلمانية دولية

١٣ إنتخابات عربية

ندعوكم لزيارة موقعنا:
www.arabparliaments.org

أخبار البرلمانات العربية

الجزائر

يوماً برلمانياً بعنوان «مكافحة الفساد...رؤى وآليات»

نظمت المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم (حمس) بالمجلس الشعبي الوطني في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، يوماً برلمانياً حول موضوع مكافحة الفساد. بحث المشاركون الموضوع من خلال أربعة محاور هي آليات مكافحة الفساد في التشريع الوطني، مكافحة الفساد في التشريع الدولي، مكافحة الفساد والحكم الرشيد، آليات مكافحة الفساد. واختتمت الأشغال بالتطرق إلى قانون مكافحة الفساد ودور البرلمان في مكافحة الفساد.

الكويت

ورشة تدريبية بعنوان «الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

أقامت إدارة الإعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة ورشة تدريبية للإعلاميين البرلمانيين بعنوان «الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة» وذلك يومي ١٨ و٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وبالتعاون مع إدارة التدريب. هدفت هذه الورشة إلى صقل معرفة الإعلاميين البرلمانيين لمحتوى الدستور واللائحة الداخلية والذي يعتبر جزءاً مهماً من تغطياتهم الصحفية للأنشطة البرلمانية وخاصة الجلسات. وقد أتت فكرة الورش التدريبية كمبادرة من الأمانة العامة للمجلس من أجل تعزيز الثقافة البرلمانية والديمقراطية للطاقم الإعلامي البرلماني الذي يمثله محررو الصحف ومراسلو الفضائيات.

لبنان

مؤتمر البرلمانيين حول المياه في الوطن العربي والجوار (تركيا-ايران)

نظمت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه بالتعاون مع المجلس العالمي للمياه وجمعية أصدقاء إبراهيم عبد العال وفي حضور نواب وسفراء عرب مؤتمر البرلمانيين حول المياه في الوطن العربي والجوار وذلك من ١٣ لغاية ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ في مجلس النواب اللبناني. خصص اليوم الأول لمواضيع السياسات المائية واتفاقيات التعاون في مجال المياه. أما اليوم الثاني فتناول الموقع الالكتروني التشاوري بين البرلمانات (HELPDESK). وتضمن اليوم الثالث رحلة إلى مشروع الليطاني لتعرّف البرلمانيون العرب والمجاورون وكذلك ممثلو المنظمات الدولية. وطرح المشاركون أفكاراً للوصول إلى حل لمعضلة نقص المياه في المنطقة العربية وتأمين حاجات المستقبل وشددوا على دور مهم للبرلمانيين لحلّ النزاعات حول مسألة المياه، وتطوير بدائل لتأمين المياه شرط ألا تكون على حساب الحقوق المائية للدول.

إضـــاءات

انتشار قوانين حظر التدخين في البلدان العربية: سحابة عابرة أم نمط راسخ؟

لم تعد اليوم آثار التبغ السلبية على الصحة موضع شك. تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن التبغ هو السبب الأهم للوفيات التي يمكن الوقاية منها في العالم[١]. يؤدي استهلاك التبغ بشكلٍ متواصل إلى أمراض تؤثر على القلب والرئتين وتعرّض المدخنين والمدخنين السلبيين لمخاطر الأزمة القلبية والسكتة الدماغية والسرطان. وتقدّر المنظمة أن التبغ قد سلب حياة ما يفوق المائة مليون شخص في خلال القرن العشرين[٢].

لقد دفعت هذه الحقائق منظمة الصحة العالمية إلى إطلاق «اليوم العالمي للامتناع عن التدخين» الذي يحتفل به العالم في ٣١ أيار/مايو من كل سنة منذ ١٩٨٨. ومن شأن هذا اليوم أن يشجع الامتناع عن التدخين ويسلط الضوء على آثار التبغ السلبية على الصحة. كانت هذه الحملة العالمية مثمرةً إذ باتت البلدان حول العالم تفرض القيود على التدخين في الأماكن العامة أو حتى تحظّره أكثر فأكثر، فيصبح استهلاك التبغ صعباً على المدخنين، ما يؤمّن لهم وللمدخنين السلبيين الحماية.

لقد انضمّت الدول العربية إلى هذه الحملة العالمية وتكثّف البرلمانات والحكام عبر المنطقة الحملات لمكافحة التدخين في الأماكن العامة بفرض التشريعات لحظر التدخين.

في المغرب، أقرّ مجلس النواب بالإجماع سنة ٢٠٠٨ قانوناً يحظّر التدخين في الأماكن العامة ويمنع بيع السجائر إلى القاصرين ويمنع إعلانات شركات التبغ. وبعد عامٍ واحد، صدر مرسوم رئاسي يحظر التدخين في

الأماكن العامة والمغلقة. ويشمل الحظر النرجيلة وأنواع التبغ الأخرى وقد تتجاوز الغرامة ٢٠٠٠ دولار أميركي.

في منطقة الخليج، كانت الدوحة، عاصمة قطر، أولى المنضمين إلى جهود مكافحة التبغ حين منعت التدخين في الأماكن العامة سنة ٢٠٠٢. كما حظّر القانون إعلانات التبغ وفرض غرامات صارمة على المنتهكين. وحذت حذوها البحرين سنة ٢٠٠٨ فيما لم تنضم الإمارات العربية المتحدة إلى هذه الحملة سوى مؤخراً، ومن المتوقع أن تبدأ بفرض حظر فدرالي في كل الأماكن العامة المغلقة بحلول نهاية هذا

العام بعد أن اعتمدت كل إمارة منفردةً قيود مشابهة على المستوى المحلي. إلا أن الحظر لن يطال مقاهي النرجيلة لكن سوف تفرض عليها قيود أكثر صرامة. أما المملكة العربية السعودية، وبعد أن أطلقت حملة تشجّع الامتناع عن التدخين في خلال الحج، فلقد فرضت مؤخراً حظراً في كل

مطارات المملكة ومرافقها بيد أنها لم تحظر بعد التدخين في كل الأماكن العامة أو المغلقة.

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، طُرح قانون حظر التدخين في البرلمان العراقي. وفي الأردن، أطلقت وزارة الصحة حملةً وطنية لضمان احترام قانون الصحة العامة الذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠١٠ والذي يحظر التدخين في الأماكن العامة وبيع السجائر للقاصرين ويفرض على المنتهكين الغرامات و/أو عقوبة السجن التي قد تمتد لتبلغ شهراً واحداً. وحتى في لبنان الذي يسجل أحد أعلى معدلات المدخنين في العالم، يناقش النواب حالياً مشروع قانون يهدف إلى حظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة ووضع حدّ للإعلانات التي تبثها شركات التبغ وتقديم رعايتها للأحداث والفعاليات.

فيما لم تكن البرلمانات في طليعة هذه الحملة ضد التدخين في كل من هذه البلدان، بإمكانها أن تكون في البلدان الأخرى في المنطقة رأس الحربة في هذا النقاش وأن تنضم إلى الجهود الرامية إلى حظر التدخين. قد يكون المجتمع المدني في هذا الإطار حليفاً أساسياً وهو يؤدي أصلاً دوراً فاعلاً في نشر التوعية بين المواطنين وتشجيع اعتماد التشريعات لمنع التدخين.

وقد يؤدي الحدّ من استهلاك التبغ إلى إنقاذ أرواح بشرية عدّة. في هذا الإطار، يجب أن تدرك البرلمانات العربية دورها في حماية حياة المواطنين وعليها أن تعزز نشاطها في هذا المجال.

1.www.who.int/tobacco/mpower/mpower_report_full_2008.pdf

2.http://www.who.int/entity/tobacco/mpower/mpower_report_prevalence_data_2008.pdf

تشريعات عربية

الأردن

إقرار قانون مؤقت للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠

أقرت الحكومة الأردنية في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ قانوناً مؤقتاً للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ استعداداً للانتخابات البرلمانية التي ستجري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لاختيار برلمان جديد مكان البرلمان الذي حُلَّ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩.

لبنان

اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد

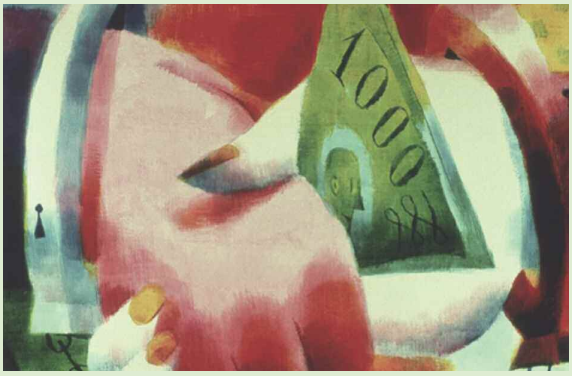

في مؤتمر صحافي دعا له عدد من النواب في المجلس النيابي في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠، أُعلن عن اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد»، الذي وقعه وتقدم به رسمياً عدد من النواب أعضاء مجموعة «البرلمانيون ضد الفساد»، كما أبديت ملاحظات على اقتراح قانون «مكافحة الفساد في القطاع العام» وذلك في حضور وزير الاقتصاد والتجارة وعدد من النواب وممثل نقابة الصحافة وممثلين عن المجتمع المدني ومنظمات دولية.

موضوع العدد
البرلمانات الإلكترونية:
خطوة جديدة على طريق تعزيز شفافية البرلمانات العربية وانفتاحها

على مدى السنوات القليلة الماضية، عملت البرلمانات في كلّ أنحاء العالم على تعزيز شفافيتها وانفتاحها وتمكين المواطنين من الوصول إليها. لذلك طوّرت مواقعها الإلكترونية باعتبارها أداةً أساسية لتوسيع رقعة انتشارها وتعريف المواطنين بعملها من خلال تقديم المزيد من المعلومات عن دورها التمثيلي والتشريعي والرقابي وتعزيز النفاذ إليها.

ولقد تحوّلت مواقع البرلمانات الإلكترونية على مرّ السنين من وسيط جامد يقدّم المعلومات الأساسية إلى منتدًى تفاعلي للحوار يرعى شمولية البرلمان من خلال إشراك مختلف فئات المجتمع. ويعتمد النواب أكثر فأكثر على مواقع البرلمانات الإلكترونية إذ تخوّلهم تلقّي جدول الأعمال والحصول على نسخ من مشاريع القوانين المطروحة، والإطّلاع على تقارير الجلسات العامة وجلسات اللجان بسرعة وبفعالية كبرى.

يهدف هذا المقال إلى رسم ملامح الوضع العام للمواقع الإلكترونية الخاصة بالبرلمانات في العالم ويحاول النظر عن كثب في أداء مواقع البرلمانات العربية وتأثيرها على تعزيز الحياة البرلمانية في المنطقة[١].

لمحة عامة

عملت برلمانات ومنظمات دولية عدّة بهدف تعزيز البرلمانات الإلكترونية. وأظهر مسح أجراه المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان سنة ٢٠٠٩[٢] أن ٩٧٪ من البرلمانات أفادت بأنها أطلقت مواقع إلكترونية فيما تنوي البرلمانات المتبقية إنشاء مواقع لها.

وأظهر المسح أن أغلبية المواقع الإلكترونية قدّمت المعلومات العامة عن البرلمان، كلمحةٍ تاريخية مختصرة والسيرة الذاتية لرئيس البرلمان، وقائمة بأسماء النواب، ولمحة عامة عن هيكلية البرلمان ووظائفه، والمعلومات الأساسية عن اللجان، وقائمة بكلّ الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وقدّمت معظم المواقع الإلكترونية المعلومات عن الجلسات العامة والتقارير حول أعمالها في السنة الحالية والسنوات الماضية، وقدّم نصف هذه المواقع تقريباً بثاً سمعياً أو بثاً من خلال الفيديو على الإنترنت للجلسات العامة.

في ما يخص العملية التشريعية، نشرت معظم المواقع الإلكترونية وصفاً أولياً لوظيفة البرلمان التشريعية، ونشرت نصوص مشاريع القوانين المقترحة ووضعها. قدّم نصف المواقع الإلكترونية تقريباً روابط لوثائق تتعلق بالتشريعات المقترحة، وقاعدة بيانات قابلة للبحث للتشريعات المقترحة حالياً وفي السابق، وقاعدة بيانات عن التشريعات السارية. إلا أن وظيفة البرلمان الرقابية حصلت على أدنى مستوى من التغطية على المواقع البرلمانية الإلكترونية، إذ لم يقدّم سوى ثلث من المواقع تقريباً المعلومات عن هذا الموضوع ومنها ملخّص لأنشطة الرقابة ووضعها، ووثائق حول الرقابة من العام الحالي والأعوام الماضية وقاعدة بيانات تتضمن الوثائق الخاصة بأنشطة الرقابة. كما لم تحظى الموازنة الوطنية إلاّ بتغطية محدودة على المواقع الإلكترونية، إذ لم يقدّم سوى ثلث المواقع الإلكترونية تقريباً شرحاً للموازنة والمالية العامة، والمعلومات بشأن الوثائق الخاصة بالموازنة من السنوات الماضية، ونشاط المجلس في مناقشة الموازنة المقترحة، والوثائق والتقارير من هيئة الرقابة.

في المنطقة العربية

لقد خطت البرلمانات العربية خطوةً أساسية في تطوير مواقعها الإلكترونية في خلال السنوات القليلة الماضية.

تـمـلك ٢٧ غـرفـة مـن الغـرف الـبـرلـمـانـيـة الـعـربـيـة الـثـلاث وثلاثين مواقع إلكترونية، ويجري حالياً إنشاء موقع لغرفة إضافية[٤]. أجرت مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية مسحاً لمواقع البرلمانات العربية على الإنترنت[٥] عَكَسَ نزعةً مشابهة للنزعة العالمية. فيما قدّمت أغلبية المواقع معلومات عامة عن البرلمان والوثائق الأساسية

• اللجان البرلمانية

على الرغم من أن أكثر من ٨٠٪ من المواقع الإلكترونية قدّمت معلومات أساسية عن اللجان البرلمانية، ومنها هيكلية اللجان (٨٢٪) وقائمة بأعضاء اللجان والأخبار عن أنشطة اللجان (٨٥٪)، لم تقدّم المواقع معلومات أساسية

وأخبار اللجان البرلمانية، لم تغطّي المعلومات عن التشريعات والرقابة والموازنة على نطاقٍ واسع. وفي ما يلي بعض من نتائج هذا المسح.

• المعلومات العامة

قدّمت المواقع الإلكترونية كلّها المعلومات العامة عن البرلمان. نشرت الغرف البرلمانية السبع وعشرون وثائق أساسية (كالنظام الداخلي والدستور)، فيما قدّم ٨٩٪ منها لمحةً تاريخية مقتضبة، و٨٥٪ بيانات عن سيرة رئيس البرلمان، و٩٦٪ معلومات عن هيكلية مكتب البرلمان ودوره وأنشطته، و٩٣٪ مكّنت الولوج إلى المكتبة البرلمانية. تضمّنت المواقع الإلكترونية كلّها قائمةً محدّثة بأسماء النواب، فيما قدّم ٤٤٪ منها بيانات عن سيرة النواب. نشر ٤٨٪ من المواقع المعلومات عن الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وتركيبة الكتل البرلمانية، فيما لم يقدّم سوى ١١٪ منها معلومات مباشرة عن تمثيل المرأة في البرلمان. والجدير بالذكر أن ٦٣٪ من المواقع الإلكترونية قدّمت خدمات خاصة إلى النواب كالبريد الإلكتروني الخاص وإمكانية الولوج إلى تقارير ووثائق محددة.

• الجلسات العامة

قدّمت أغلبية المواقع الإلكترونية معلومات وافرة حول الجلسات العامة إذ قدّم ٨٢٪ من المواقع الإلكترونية جدول الجلسات العامة وجداول أعمالها وتقاريرها، غير أن الوثائق هذه تفاوتت من موقع إلى آخر لجهة تفصيلها. نشر بعض المواقع الإلكترونية مؤخراً البث السمعي أو بث الفيديو مباشرةً على الإنترنت للجلسات العامة والفعاليات البرلمانية الأخرى (٢٢٪). وأضافت مواقع قليلة أخرى خدمات ابتكارية مؤخراً كسجل حضور الجلسات لكل نائب وتقرير مفصّل عن أنشطة النواب ليتمكن المواطنون من مراقبة أداء نوابهم وانخراطهم في العمل البرلماني.

إضافية على نطاق واسع. لم ينشر سوى ٥٦٪ من المواقع الإلكترونية تقارير اللجان فيما نشر ٤١٪ فحسب التشريعات التي أرسلت إلى اللجان لدراستها.

• التشريعات

قدّم ٤٨٪ من المواقع الإلكترونية وصفاً للعملية التشريعية. نشرت أغلبية المواقع الإلكترونية عناوين القوانين المعتمدة (٧٠٪) وأتاح ٥٩٪ منها إمكانية تصفّح قاعدة بيانات قانونية (مع عناوين القوانين ونصوصها). باتت المواقع الإلكترونية البرلمانية العربية مؤخراً تقدّم المزيد من المعلومات عن مختلف مراحل العملية التشريعية، مع ٥٢٪ من المواقع التي توفر عناوين التشريعات المقترحة ووضعها، و٣٠٪ منها التي تنشر نصوص مشاريع القوانين المقترحة. كما وأدخل عدد قليل من المواقع الإلكترونية ميزات جديدة لتعزيز شفافية العملية التشريعية وشمولها على غرار منتدى يخول المواطنين التعبير عن آرائهم بشأن القوانين المقترحة والروابط للوثائق المرتبطة بمشروع القانون المقترح.

• الانتخابات

يقدّم عددٌ قليل من المواقع الإلكترونية المعلومات عن الانتخابات إذ يقدم ٤٤٪ من المواقع وصفاً للعملية الانتخابية أو رابطاً لقانون الانتخاب. في حين يقدّم عدد أقل من المواقع نتائج الانتخابات الماضية (١١٪).

• الرقابة والموازنة

تبيّن أن الرقابة والموازنة هما الأقل وروداً على المواقع الإلكترونية البرلمانية العربية. نشر ٣٠٪ من المواقع وصفاً لوظيفة الرقابة البرلمانية. كما نُشرت المعلومات بشأن الأسئلة البرلمانية (٤٨٪) ولجان التحقيق (٢٢٪) والاستجواب (١١٪) وطرح الثقة (٤٪).

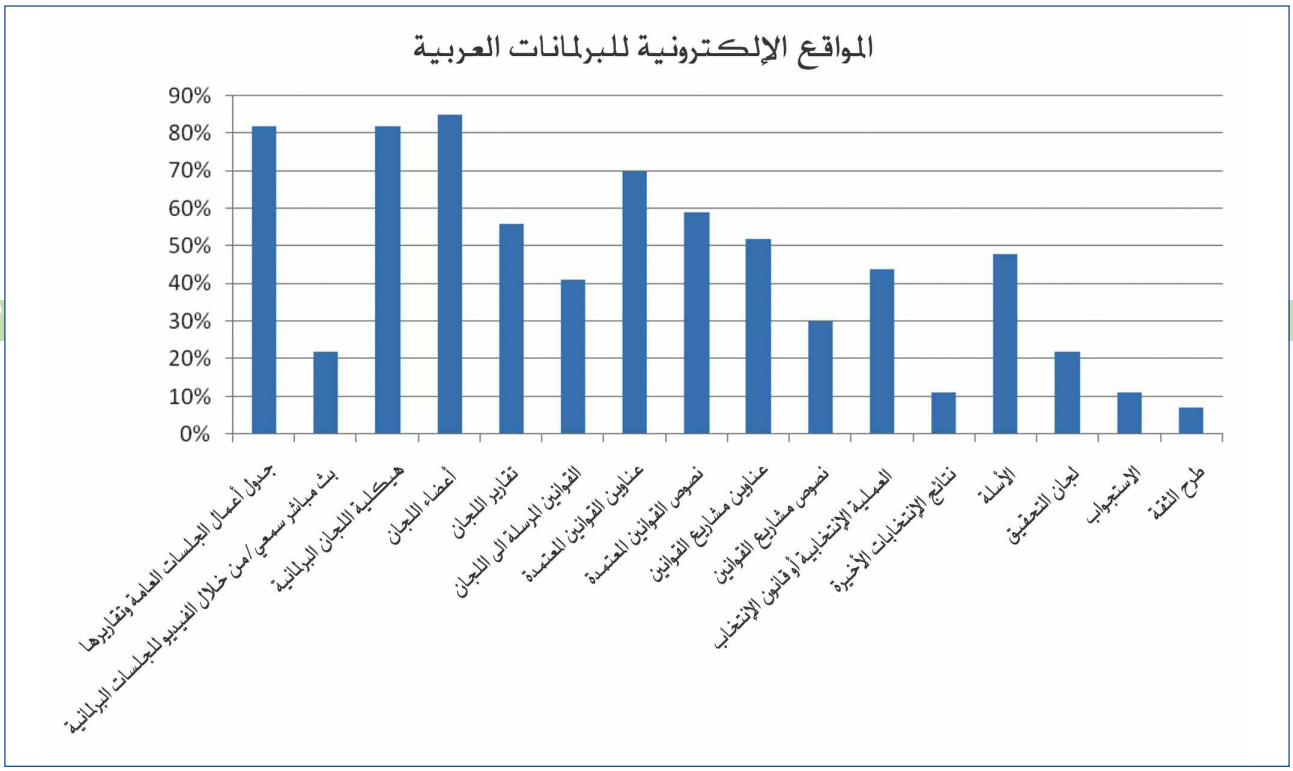

وحدها قلّة من المواقع (٧٪) قدّمت المعلومات عن عملية وضع الموازنة أو قدمت رابطاً للموازنة السنوية. وفّر بعض المواقع ميزات جديدة في هذا المجال، ونشر أحد المواقع محاضر جلسات مناقشة الموازنة في البرلمان ورابطاً آخر لبيان الموازنة الختامي.

التحديات والفرص

تحظى المواقع الإلكترونية البرلمانية العربية بانتباهٍ متزايدٍ كوسيلة مهمة ليتواصل البرلمان مع المواطنين الذين يمثلهم. لكن لا زالت البرلمانات تواجه عدداً من التحديات التي تعيق تحسين استخدام هذا الوسيط الجديد ومنها الحواجز الفنية (محدودية الإلمام بالكمبيوتر والنفاذ إلى التكنولوجيا والإنترنت) والحواجز الثقافية (حرية الإعلام والتقاليد البرلمانية الخ).

تحقّق تقدمٌ لافت في خلال السنوات القليلة الماضية لإثراء محتوى المواقع الإلكترونية وتحديثها. كما وتحاول البرلمانات تحويل مواقعها الإلكترونية لتكون أكثر ديناميكية من خلال إضافة المنتديات لإشراك المواطنين في مختلف الوظائف البرلمانية، وتلقّي شكاواهم واقتراحاتهم. ويؤمل أن يتواصل نمو هذا التوجه لمساعدة البرلمانات العربية على تعزيز انفتاحها وشفافيتها وديمقراطيتها.

المراجع:

الأمم المتحدة، الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان، التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠٠٨.

الاتحاد البرلماني الدولي، المبادئ التوجيهية لمحتوى المواقع الإلكترونية وبنيتها، ٢٠٠٠.

الاتحاد البرلماني الدولي، المبادئ التوجيهية للمواقع الإلكترونية البرلمانية، ٢٠٠٩.

---

١. لا يقيّم هذا المقال المواقع الإلكترونية للبرلمانات العربية على المستوى الفني، ويقتصر على تناول المعلومات المتوفرة على المواقع الإلكترونية والمتاحة للجمهور.

2. United Nations, Inter-Parliamentary Union, Global Centre for ICT in Parliament, World e-Parliament Report 2010.

٣. وصلت ردود على المسح من ١٣٢ غرفة برلمانية من ١٠٩ بلداً (ومنها عدد من البلدان العربية) إضافةً إلى هيئتين تشريعيتين إقليميتين من أوروبا وأفريقيا.

٤. بحسب ما أعلنه مجلس المستشارين المغربي على الإنترنت.

٥. نظر المسح في المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية البرلمانية السبعة والعشرين. تبين أن بعض الحقول في المواقع الإلكترونية ما زالت قيد الإنشاء أو التحديث، لكن تم احتسابها في المسح.

مساهمات برلمانية

دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان: تجربة اليمن

بقلم: شوقي عبد الرقيب القاضي
عضو لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان
بمجلس النواب اليمني

يلتزم دستور الجمهورية اليمنية بمبدأ الحقوق والحريات من خلال التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تنص مادته السادسة على التالي: «تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة». ويفصّل الدستور الحقوق والحريات العامة التي يكفلها للمواطن اليمني ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- حق التبادل السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات (م٤)،
- حق الانتخاب والترشح (م٤٣)،
- حماية واحترام الملكية الخاصة (م٧)،
- حق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (م٢٤)،
- حرية البحث العلمي والانجازات الأدبية والفنية والثقافية (م٢٧)،
- حق التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية (م٣٢)،
- المساواة بين المواطنين (م٤١)،
- حرية الفكر والرأي والتعبير (م٤٢)،
- الحرية والكرامة والأمن والسلامة الشخصية (م٤٨)،
- حق الرعاية والضمان الاجتماعي (م٥٥، ٥٦)،
- حرية التنقل (م٥٧)،
- حق وحرية التنظيم السياسي والمهني والنقابي (م٥٨)،

وحقوق أخرى كفلها الدستور اليمني للمواطنين.

كما جاءت القوانين تفصّل في حمايتها للحقوق والحريات، وإن كان لنا رأي في أن بعض تلك الحقوق والحريات قُيِّدت ببعض تلك القوانين.

ويأتي دور البرلمان كسلطة تشريعية مقنناً للحقوق والحريات ومراقباً لالتزام السلطة التنفيذية بها نصاً وروحاً كما جاء في المادة ٦٢ من الدستور التي نصت على أن: «مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، كما يمارس التوجيه والرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور».

وبناء على ذلك أفردت اللائحة الداخلية لمجلس النواب اليمني لجنة برلمانية متخصصة هي لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان تختص بمراجعة ودراسة مشاريع القوانين والاتفاقيات المتعلقة

بالحريات العامة وحقوق الإنسان، ومراجعة ودراسة ومتابعة كل ما يتعلق بالقضايا الخاصة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، والدفاع عنها وفقاً للدستور والقوانين النافذة، والرقابة على الجهات المعنية للتأكد من ضمان سلامة تطبيق القوانين المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وعدم انتهاكها (م ٤٩). كما نصت لائحة مجلس النواب على تشكيل لجنة أخرى هي لجنة العرائض والشكاوى والتي تهتم بمراجعة وفحص الشكاوى والعرائض المرفوعة إلى المجلس والمحالة إليها وتقديم تقرير بشأنها إلى رئيس المجلس أو من ينوب عنه متضمناً ما تراه من مقترحات وآراء لمعالجة موضوع الشكوى أو العريضة، ومتابعة الجهات المعنية بتنفيذ المقترحات والتوصيات الصادرة عن المجلس وهيئة رئاسته بشأن الشكاوى والعرائض (م ٤٨).

من الواضح إذن أن هناك توجه تشريعي ومؤسسي لحماية الحقوق والحريات سواء كان بدافع ذاتي أو كان بتوجيه خارجي أو مرتبط باشتراطات المانحين وأجنداتهم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ويتداوله الباحثون والناشطون والمراقبون هو: هل حقق البرلمان اليمني أي تقدم في تعزيز الحقوق والحريات منذ انعقاده بعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠؟ وهل تقوم لجنتاه المعنيتان بحماية الحقوق والحريات بدورهما المناط بهما دستورياً ولائحياً؟ وهل يؤوب المواطن إليهما بحثاً عن نصرة وإنصاف؟

للإجابة على تلك الأسئلة لا بد من التذكير أن هناك شقين أو جبهتين يعمل عليهما المجلس لتعزيز الحقوق والحريات هما: جبهة التشريع وجبهة الرقابة.

فعلى جبهة التشريعات، وبالرغم من التحديات العديدة، دأب الناشطون في مجلس النواب على المجال التشريعي ودفعوا المجلس إلى المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومواءمة القوانين الوطنية بما يكفل تطبيقاً أفضل لهذه الاتفاقيات.

ومن تلك النجاحات التي نعتز بها إصدار قانون (وقاية

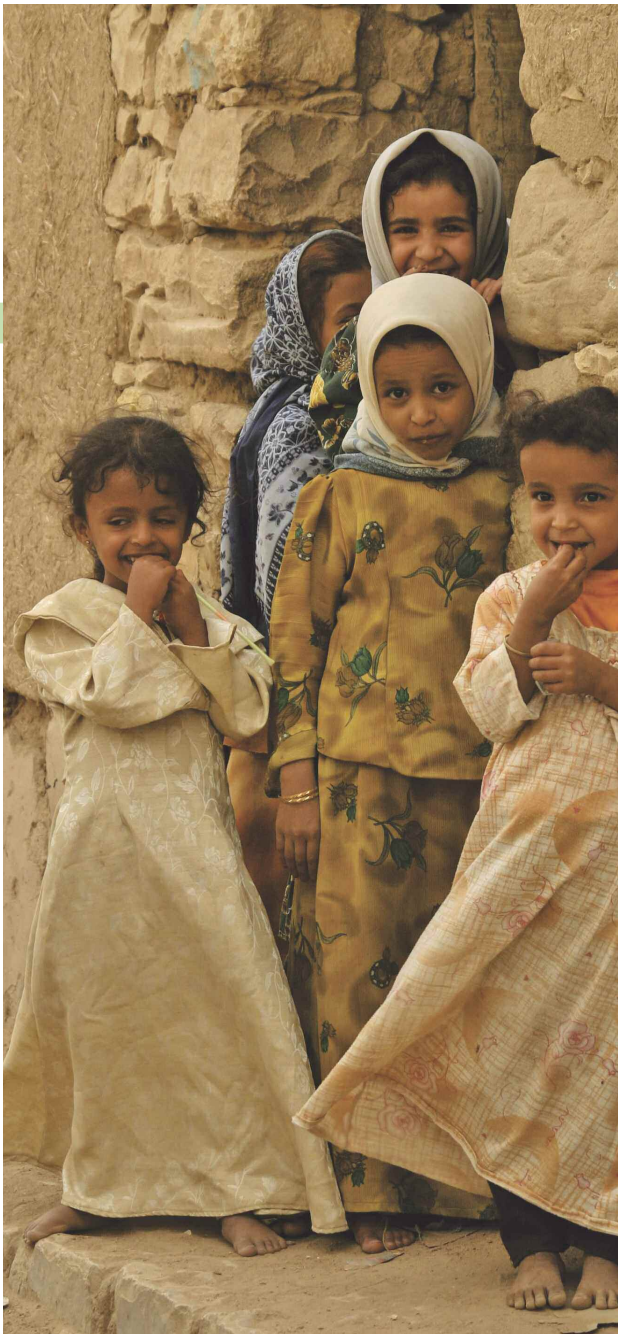

المجتمع من الإيدز وحماية حقوق المتعايشين معه). وقد كانت لي شخصياً فيه تجربة جميلة حيث شكلنا فريقاً من ١٠ نواب، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأقمنا للفريق دورتين عمليتين، في القاهرة والخرطوم، لاستيعاب تفاصيل موضوع الإيدز. تعرّف النواب من خلال هذه الدورات على مرض الإيدز ومسبباته، وعايشوا نماذج من مرضى الإيدز ومعاناتهم والوصمة التي تلاحقهم فتزيد من معاناتهم إن لم تكن هي الأمر والأنكى. فعاد النواب أكثر حماساً لتشريع يعمل على حماية حقوق

المتعايشين معه، ورغم الصعوبات التي اعترضتنا في مجتمع تقليدي محافظ يجرّم الإيدز وحامله ويعتبره عقاباً لا يجوز رحمته، إلا أننا نجحنا في إصدار التشريع والدور الآن على تطبيقه ونشر مفاهيمه.

أما على جبهة الأداء الرقابي للمجلس فهناك جهد لا بأس به في زيارة السجون وتلقي الشكاوى ودعم القضايا المجتمعية العادلة. إلا أن الظروف السياسية تعيق الكثير من تلك الجهود بسبب تداخل القضايا ببعضها وعدم الفصل بين ما هو سياسي وحقوقي لدى الكثير من النواب.

زد على ذلك فإن ثقافة حقوق الإنسان لا زالت تتخلق في رحم مجتمعنا اليمني بنضال منظمات المجتمع المدني وفعالياتها وجهدها وإمكاناتها المحدودة مما يجعل مفاهيم حقوق الإنسان ومناصرة قضاياه تعاني من بدائية على مستوى الوعي العام ومن ثَمَّ في مجلس النواب حيث لا يزال بعض النواب ينظر بعين الريبة إلى مفاهيم حقوق الإنسان وقيمها ومعاييرها خاصة النواب التقليديين والمحافظين. كما أن تنامي الفقر وزيادة البطالة وانتشار الفساد سارع من تردي الأوضاع الحقوقية في البلد، وصعّب على القلة الحقوقية في البرلمان ملاحقة قضايا الانتهاكات.

ولكن ومع كل ذلك فإن جهود تعزيز حقوق الإنسان وحرياته العامة مستمرة ولا يمكن أن تتوقف. ونعوّل كثيراً على منظمات المجتمع المدني لتعمل على دمج أعضاء البرلمان في أنشطتها وبرامجها لتتحول قضايا ومفاهيم حقوق الإنسان في البرلمان إلى استراتيجيات يعمل لها وعليها الجميع.

بناء المعرفة

التيارات الإسلامية والجهات الفاعلة الخارجية والتغيير السياسي في العالم العربي

يتضمن هذا التقرير الصادر عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ومركز الدراسات السياسية الدولية (Centro Studi di Politica Internazionale) - إيطاليا، ومعهد العلاقات الدولية (Istituto Affari Internazionali) - إيطاليا، دراسات حالات بشأن التيارات والأحزاب الإسلامية في مصر والمغرب وفلسطين ولبنان. ويقدّم التقرير تحليلاً معمّقاً لهيكليات هذه التيارات، وبخاصة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها واستراتيجيات الحشد والمشاركة السياسية التي اعتمدتها.

التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠١٠

أطلقت الأمم المتحدة والإتحاد البرلماني الدولي التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية لعام ٢٠١٠. يهدف التقرير الذي أعدّه المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان إلى مساعدة الهيئات التشريعية في تسخير منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحتملة في عملها وتحديد الأهداف الأساسية والأولويات لاستغلال هذا المورد القيّم. ويقدّم التقرير أمثلة عن البرلمان الإلكتروني بأوجهه المعقّدة، كما يوفّر وسائل لتخطي بعض الحواجز التي تعترض استخدام التكنولوجيا بشكلٍ فعال في الأطر البرلمانية.

نشاطات برلمانية دولية

المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات

عقد الإتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات في جنيف بين ١٩ و٢١ تموز/يوليو ٢٠١٠. حملت القمة عنوان «البرلمانات في عالم متأزم: ضمان مساءلة ديمقراطية عالمية من أجل الصالح العام». ركّزت حلقتا نقاش على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، وتعزيز الثقة ما بين البرلمان والمواطنين.

كما أتاح المؤتمر فرصة تقديم تقارير مرحلية منذ مؤتمر رؤساء البرلمانات سنة ٢٠٠٥ بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبناء المعايير الدولية للبرلمانات الديمقراطية، وتعزيز علاقة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، والتقرير حول الاجتماع السادس لرئيسات البرلمانات.

الاجتماع السادس لرئيسات البرلمانات

نظّم الإتحاد البرلماني الدولي والبرلمان السويسري في بيرن الاجتماع السادس لرئيسات البرلمانات في ١٦ و١٧ تموز/يوليو ٢٠١٠. ركّز الاجتماع على التحديات التي تعترض بلوغ المساواة بين الجنسين، وبشكلٍ خاص، بلوغ الهدفين الإنمائيين للألفية رقم ٤ و٥ بشأن بقاء الأطفال والصحة النفاسية. تعهّدت رئيسات البرلمانات المشاركات بوضع الهدفين الإنمائيين للألفية رقم ٤ و٥ على قمة الأولويات على أجندة البرلمانات.

نحو تعزيز دور البرلمانات في منع الأزمات والتعافي منها في غرب إفريقيا

استضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ندوة إقليمية بعنوان «نحو تعزيز دور البرلمانات في منع الأزمات والتعافي منها في غرب إفريقيا» في أكرا (غانا) في ٢٧-٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠ بحضور ٦٠ مشاركاً يمثلون ١٣ برلماناً في المنطقة، وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الدولية والإقليمية الأساسية، ومنظمات المجتمع المدني، والممارسين، وقدّمت وزارة الخارجية البلجيكية دعمها المالي للندوة.

اعتبر المشاركون أن تعزيز البرلمانات كمؤسسة بشكلٍ كامل يعتبر أداةً أساسية لمنع الأزمات. وسلّطوا الضوء في نقاشاتهم وتوصياتهم على أهمية المسائل الأساسية، كضرورة بناء قدرات النواب في

مجال منع الأزمات والتعافي منها، وأهمية تعميم مقاربة تراعي ظروف النزاع في وضع مشاريع القوانين ومراجعة القوانين السارية.

منتدى الأمم المتحدة الثالث لتحالف الحضارات

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً عن دور المشرعين في تعزيز الحوار والتعاون ما بين الثقافات. عُقد الاجتماع في ريو دي جانيرو في البرازيل في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠ بحضور نواب من حوالي ٢٠ بلداً و٣ منظمات برلمانية إقليمية. أتاح هذا الاجتماع فرصة مراجعة التقدّم المحرز في تطبيق قرار بالي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي سنة ٢٠٠٧ بشأن التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين المذاهب في عالم مُعولم، ونظر في الوسائل التي تمكّن البرلمانات من بلوغ أهداف تحالف الحضارات بطريقةٍ استباقية.

برلمانيون من أميركا اللاتينية يعتمدون استراتيجيات للقضاء على العنف ضد المرأة

نظمّت الجمعية الوطنية في إكوادور بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ندوةً لمناقشة الاستراتيجيات للوقاية من جميع أشكال العنف ضد المرأة ومنعها. حضر هذه الندوة برلمانيون من ٩ دول من أميركا اللاتينية. وفي نهاية الندوة، اعتمد المشاركون قائمة توصيات توجّه العمل البرلماني الملموس للحرص على تطبيق التشريعات لمكافحة العنف ضد المرأة. تتناول هذه التوصيات مسائل عدّة منها الاعتراف بأنواع جديدة من العنف ضد المرأة، وإلغاء القوانين التي تمارس التمييز ضد المرأة، واتخاذ التدابير لتعزيز مشاركة الرجال في جهود القضاء على العنف ضد المرأة، وتحليل الموازنة من منظور جنساني، وتقديم مخصصات في الموازنة، بشكلٍ خاص للحرص على التعاون ما بين كل الجهات المعنية بالحد من العنف ضد المرأة والحرص على حصولها على التدريب الملائم، وتعزيز آليات الرقابة والإبلاغ، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والجهات المعنية من القطاع الخاص، بغية تطوير السياسات والبرامج للوقاية من العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

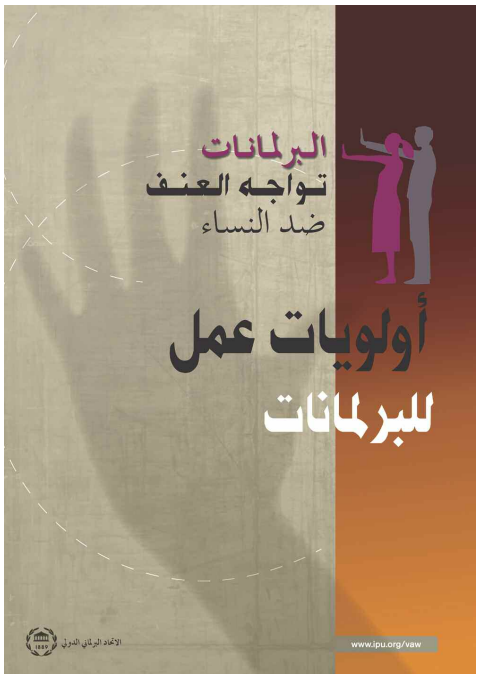

إنتخابات عربية

انتخابات المجلس الوطني السوداني ٢٠١٠

جرت خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/ابريل ٢٠١٠ الانتخابات التعددية الأولى في السودان منذ حوالي ربع قرن. تميزت هذه الانتخابات بأنها الأولى بعد اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الموقّعة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في نيروبي والتي وضعت نهاية للحرب الأهلية التي بدأت في العام ١٩٨٣ بين الشمال والجنوب. كما تُعتبر هذه الانتخابات الأولى من نوعها من حيث الشمول والحجم إذ شملت انتخابات مناصب تنفيذية على المستوى القومي وعلى مستوى جنوب السودان وعلى المستوى الولائي حيث تم انتخاب رئيس الجمهورية، رئيس حكومة الجنوب، ولاة الولايات، أعضاء المجلس التشريعي القومي، أعضاء المجلس التشريعي لجنوب السودان وأعضاء المجالس التشريعية الولائية.

نوع الانتخاب	انتخابات
انتخابات تنفيذية	رئيس جمهورية السودان رئيس حكومة جنوب السودان ولاة الولايات
انتخابات تشريعية	المجلس الوطني المجلس التشريعي لجنوب السودان المجالس التشريعية الولائية

جرت هذه الانتخابات وفق قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ الذي أجيز من قبل المجلس الوطني في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨ ووقّع عليه رئيس الجمهورية في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وقد أنشأ القانون الجديد المفوضية القومية للانتخابات لإدارة الانتخابات وأكد على استقلاليتها واختصاصها دون غيرها بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية. وتبنى القانون ولأول مرة في تاريخ

السودان، النظام المختلط الذي يجمع بين التمثيل النسبي وبين نظام الانتخاب الفردي المتمثل في الدوائر الجغرافية وذلك بنسبة ٦٠٪ للدوائر الجغرافية و٤٠٪ للتمثيل النسبي، كما هو مبين أدناه:

- ٦٠٪ يتم انتخابهم لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى جمهورية السودان.
- ٢٥٪ للنساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.
- ١٥٪ يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

وقضى القانون بإشراك المرأة في البرلمان بنسبة ٢٥٪ بقوائم منفصلة. كما اشترط القانون حصول أي حزب على ٥٪ من الأصوات عتبة لدخول المنافسة والمشاركة في البرلمان. وبالإضافة إلى انتخاب المجلس الوطني، نظم القانون كذلك انتخابات رئاسة الجمهورية، رئيس حكومة الجنوب، الولاة، مجلس الولايات، والمجالس التشريعية الولائية. وقد اتسمت عملية التصويت بالتعقيد حيث يتعين على الناخب أن يملأ ثماني بطاقات في الشمال و١٢ بطاقة في الجنوب.

جرت الانتخابات تحت إشراف ٨٤٠ مراقباً دولياً وعربياً إضافة إلى آلاف المراقبين المحليين وزعوا في أغلب ولايات السودان خاصة في جنوب البلاد. وبلغ عدد الناخبين المسجلين في هذه الانتخابات حوالي ١٦

الانتخابات		النظام الانتخابي		
		النظام الأكثري		النظام النسبي
		المطلقة	النسبية	
رئيس جمهورية السودان		√		
رئيس حكومة جنوب السودان		√		
الوالي			√	
المجلس الوطني	الدائرة الجغرافية		√	
	القائمة الحزبية			√
	قائمة النساء			√
المجلس التشريعي لجنوب السودان	الدائرة الجغرافية		√	
	القائمة الحزبية			√
	قائمة النساء			√
المجالس التشريعية الولائية	الدائرة الجغرافية		√	
	القائمة الحزبية			√
	قائمة النساء			√

المصدر: الموقع الالكتروني للمفوضية القومية للانتخابات

مليوناً في عموم السودان وتنافس حوالي ١٤،٠٠٠ مرشحاً على نحو ٢٠٠٠ موقع تنفيذي وتشريعي. وبلغ عدد المرشحين للمجلس الوطني ٥٣٣ مرشحاً من بينهم ٤٣١ ينتمون إلى أحزاب و١٠٢ مستقلين تنافسوا على ٤٥٠ مقعداً في المجلس الوطني. وبلغ عدد المرشحين بقائمة المرأة بالمجلس ٣٢٣ مرشحاً. أما عدد المرشحين في القائمة الحزبية للمجلس الوطني فبلغ ٢٣٧ مرشحاً. علماً أن العديد من أحزاب المعارضة السودانية قد قاطع هذه الانتخابات مشككين بمصداقيتها.

المرأة في الانتخابات

نص قانون الانتخابات الصادر عام ٢٠٠٨ على تخصيص ٢٥٪ من مقاعد البرلمان للنساء أي نحو ١١٢ مقعداً من أصل ٤٥٠ مقعداً. وكانت لقضايا المرأة الحصة الكبيرة في مواضيع الحملات الانتخابية سواءً بقضايا المشاركة السياسية وصناعة القرار أو في الحديث عن دورها في التنمية الاقتصادية. وطرح المرشحون الكثير من الوعود التي من شأنها الارتقاء بمستوى المرأة على الصعد كافة. وفازت المرأة بـ١١٢ مقعداً من أصل ٤٥٠ مقعداً في المجلس الوطني السوداني ما يشكل حوالي ٢٥.٩٪. ويشار إلى أنه ولأول مرة في تاريخ السودان، ترشحت امرأة (وهي من الاتحاد الاشتراكي السوداني الديمقراطي) لرئاسة الجمهورية وحصلت على ٣٠,٥٦٢ صوتاً.

نتائج الانتخابات

فاز حزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم بـ٣١٢ مقعداً من أصل ٤٥٠ مقعداً في المجلس الوطني وحصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان على ٩٩ مقعداً. وتوزعت المقاعد على الشكل التالي:

المؤتمر الوطني	٣١٢
الحركة الشعبية لتحرير السودان	٩٩
حزب الاتحاد الديمقراطي	٤
المؤتمر الشعبي	٤
المستقلون	٣
حزب الأمة الفيدرالي	٣
حزب الأمة الإصلاح والتجديد	٢
الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي	٢
الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	١
حزب الأمة القومي	١
حزب الإخوان المسلمين	١
المقاعد الشاغرة	١٨
المجموع	٤٥٠

تجدر الإشارة أن أحزاب معارضة مشاركة في الانتخابات رفضت الاعتراف بنتائج الانتخابات.

وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، عقد المجلس الوطني المنتخب جلسة إجرائية في مستهل دورة انعقاده الأولى أدى خلالها النواب القسم، واختاروا أحمد إبراهيم الطاهر مرشح حزب المؤتمر الوطني الحاكم رئيساً لمجلس النواب، وآدم حامد موسى رئيساً لمجلس الولايات.
سيواجه البرلمان السوداني في الفترة المقبلة تحديات

نتائج الانتخابات

فاز الحزب الوطني الديمقراطي «الحاكم» بأكثر من ٩٠٪ من مقاعد المجلس بحصوله على ٨٠ مقعداً من أصل ٨٨ بينما ذهبت ٤ مقاعد لمرشحين مستقلين وأربعة لأحزاب معارضة صغيرة هي التجمع والغد والجيل والناصري ولم تفز جماعة الإخوان المسلمين، أكبر قوى

عدة أبرزها استفتاء تقرير المصير الذي سيشهده جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والذي قد يؤدي إلى انفصال الجنوب وميلاد دولة جديدة أو بقائه مرتبطاً بالشمال.

تفاصيل نتيجة انتخاب رئيس الجمهورية
تفاصيل نتيجة انتخاب المجلس الوطني
تفاصيل نتيجة انتخاب رئيس حكومة الجنوب

المصادر:
موقع الجزيرة
موقع الاتحاد البرلماني الدولي
موقع المفوضية القومية للانتخابات في السودان
شبكة الانتخابات في العالم العربي

انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري

جرت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٠ وأجريت جولة الإعادة في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠. يشار إلى أن إجمالي عدد أعضاء مجلس الشورى المصري يبلغ ٢٦٤ عضواً مدة عضويتهم ٦ سنوات. يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء، أي ٨٨، بينما يتم تجديد الثلثين الآخرين في انتخابات تجري كل ثلاث سنوات.

بلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات ٤٤٦ مرشحاً، من بينهم ١١٥ مرشحاً يمثلون ١٣ حزباً سياسياً، إضافة إلى ٣٣١ مرشحاً مستقلاً، وبلغ عدد النساء المرشحات ١١. تنافس المرشحون على ٧٤ مقعداً في ٥٥ دائرة انتخابية في ٢٧ محافظة مصرية وذلك بعد أن فاز بالتزكية ١٤ مرشحاً ينتمون للحزب الحاكم. بلغت نسبة المشاركة في الدورة الأولى حوالي ٣٠.٨٪، أما في الدورة الثانية فبلغت حوالي ١٤٪.

المعارضة، بأي مقعد. وجاءت النتائج كالتالي:

	الدورة الأولى	الدورة الثانية	المجموع
الحزب الوطني الديمقراطي	٧٤	٦	٨٠
حزب الغد	١	٠	١
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	١	٠	١
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١	٠	١
حزب الجيل الديمقراطي	١	٠	١
مستقلون	٠	٤	٤
مستقلون (إخوان مسلمون)	٠	٠	٠
المجموع	٧٨	١٠	٨٨

فاز السيد صفوة الشريف برئاسة مجلس الشورى بالإجماع إذ حصل على ٢٦٠ صوتاً من مجموع الأصوات بعد اعتذار ٤ أعضاء عن عدم حضور الجلسة التي عقدت في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

قانوناً مؤقتاً للانتخابات البرلمانية في الأردن

أقرّت الحكومة الأردنية في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ قانوناً مؤقتاً للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ استعداداً للانتخابات البرلمانية التي ستجري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لاختيار برلمان جديد مكان البرلمان الذي حُلَّ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩. أبقى القانون الجديد على نظام الصوت الواحد الذي يصوّت المواطن بموجبه لمرشّح واحد والذي يقول البعض أنه يُنتِج ممثّلين قبليين ذوي اهتمامات محلية صرف.

رفع القانون الجديد عدد مقاعد مجلس النواب من ١١٠ إلى ١٢٠ مقعداً، أي أضاف ١٠ مقاعد من بينها ستة مقاعد للكوتا النسائية ليرتفع بذلك عدد مقاعدهن في البرلمان الأردني من ٦ إلى ١٢ مقعداً ما يؤدّي إلى رفع مستوى تمثيل النساء في مجلس النواب إلى ٩٪. أما المقاعد الأربعة الأخرى فخصص اثنان منها للعاصمة عمان ومقعد لكل من مدينتي الزرقاء (وسط) وإربد (شمالاً). وقسّم القانون الجديد المملكة إلى دوائر انتخابية ودوائر فرعية فيها على أن يخصص مقعد نيابي واحد لكل دائرة فرعية بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

أنشطتنا

تطوير الإطار القانوني
نحو تفعيل الدور الرقابي للبرلمانات العربية

الاجتماع الثاني لمجموعة العمل حول تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية، ١٨-١٩ حزيران ٢٠١٠/يونيو، الرباط - المغرب

نظمت مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية ورشة عمل إقليمية بعنوان «تطوير الإطار القانوني نحو تفعيل الدور الرقابي للبرلمانات العربية» بالشراكة مع الاتحاد البرلماني العربي وبالتعاون مع مجلس النواب المغربي. ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسة لقاءات عقدتها المبادرة في إطار أعمال مجموعة العمل حول تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية.

هدفت هذه الورشة التي شارك فيها أكثر من ٦٠ مشاركاً من برلمانيين وأمناء عامين وخبراء يمثلون ١٥ دولة عربية، إلى مناقشة مسودة «مبادئ عامة حول تطوير الإطار القانوني لتعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية» والتي أعدتها لجنة الصياغة المؤلفة من عدد من أعضاء مجموعة العمل.

وفّرت دراسة أعدتها المبادرة حول الشروط والآليات الناظمة لاستخدام الأدوات الرقابية في الدساتير والأنظمة الداخلية لمعظم البرلمانات العربية فرصة للمشاركين للاطلاع على بعض الممارسات الإقليمية وتعميق معرفتهم بالأطر القانونية التي تنظم الدور الرقابي للبرلمانات العربية. كما شكلت الدراسة أرضية للحوار ومناقشة مسودة المبادئ العامة التي تم عرضها خلال جلسات الورشة.

مبادئ عامة حول تطوير الإطار القانوني لتعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية

تنقسم وثيقة المبادئ العامة إلى قسمين: القسم الأول يعرض السياق العام لتطور الحياة البرلمانية وموقع البرلمان في المنظومة الدستورية والسياسية ويلقي الضوء على الدور الرقابي للبرلمان. أما القسم الثاني، فيتضمن المبادئ العامة ويقترح بعض الشروط والآليات المستقاة من بعض الممارسات الجيدة في الدساتير والأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية والتي من شأنها أن تعزز قدرة النائب على استخدام الأدوات الرقابية وتفعّل دوره الرقابي.

وعلى مدى يومين من المناقشات المكثفة، تمكن المشاركون من تطوير مسودة المبادئ العامة، والتوصل إلى توافق حولها لتشكل بذلك معايير إقليمية إرشادية تحفز البرلمانيين على تطوير الأنظمة الداخلية لمجالسهم وتساهم في تفعيل الدور الرقابي للبرلمانات العربية.

وقد صدر عن المشاركين العديد من الاقتراحات القيمة منها ضرورة مواصلة العمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية، ونشر المعرفة التي تأتت عن أعمال هذه المجموعة.

المبادرة في سطور

إنّ مبادرة التنمية البرلمانية في الدول العربية هي مشروع مشترك أطلقه البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابةً للطلب المتنامي على المساعدة البرلمانية في المنطقة العربية. ترتكز هذه المبادرة على الأنشطة والنتائج والعبر المستخلصة وترمي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي عبر الارتقاء بدور وقدرات وصورة المؤسّسات التشريعية في الدول العربية ودعم عمل الأعضاء والإدارات التابعة لها.

يمكنكم الاتصال بنا على البريد الإلكتروني التالي:
sara.salman@undp.org